

بسم الله الرحمن الرحيم،

زميلاتي الفضليات ،

زملائي الأفاضل،

تلتئم الجلسة العامة الإعتيادية للهيئة الوط نية للمحامين للسنة القضائية 2014/2013
عملا بأحكام الفصل 51 من المرسوم عدد 79 لسنة 2011 المؤرخ في 20 أوت 2011
المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة .

و عملا بالفصل 52 من المرسوم يتقدم لكم مجلس الهيئة الوطنية للمحامين بالتقرير
الأدبي لنشاطه للسنة القضائية 2014/2013 .
و في البداية نتذكر و نترحم على من فقدنا من الزميلات و الزملاء .

باشر مجلس الهيئة مهمته في سنة إستثنائية على جمعي ع المستويات فعلى المستوى
الوطني تميز الوضع العام في البلاد بالتأزم السياسي الشديد نتيجة طول الفترة الإنتقالية
وزادت الإغتيالات السياسية و العمليات الإرهابية الدموية الوضع الأمني و السياسي
والإقتصادي تعقدا ، و على المستوى القضائي كان الأمر أكثر صعوبة لتحلل النظم السابقة
للتسيير و الرقابة و البطء و عدم إيجاد إطار جديد فاعل و التجاذب داخل القضاة بين أكثر
من تمثيلية مما أثر على العمل داخل المحاكم ، و على المستوى المهني - و رغم
المجهود الذي قام به العميد السابق و مجلس الهيئة - فإن المهنة و بعد دور طلائعي
ومحوري في الثورة ، أصبحت مكبلة بنتائج تمرير المرسوم و التغيير المفاجئ في هيكله
والأزمة التي عقبته .

و منذ إنتخاب مجلس الهيئة إنطلق في العمل من أجل رد الإعتبار للدور الوطني للمحاماة و بما يتناسب مع دورها التاريخي كالإعتناء بالوضع المهني بما يتطلبه من جهد للإصلاح والتطوير ، و قد تميزت السنة القضائية المنتهية في المستوى الأول بمشاركة فاعلة للهيئة الوطنية للمحامين ممثلة في عميدها و أعضاء مجلسها في مجهود الحوار الوطني الذي إنطلق العمل على إطلاقه في ظل أزمة سياسية خطيرة هددت أركان الدولة و فشلت الأحزاب السياسية في إيجاد الحلول و التفاهم فيما بينها لإيجاد صيغة حل ينهيها و يضمن إنتهاء الفترة الإنتقالية بنجاح ، و قد توصل الحوار في نهاية الأمر إلى التفاهم على تكليف حكومة جديدة و الإنتهاء من صياغة الدستور و المصادقة عليه بمجهود باركه الجميع من الرباعي الراعي للحوار و الذي كان فيه لعميد المحامين صفة الناطق الرسمي باسم الحوار الوطني .

كما صادق المجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 27 جانفي 2014 على الدستور الجديد للبلاد و الذي تضمن في خطوة تاريخية مكسبا للمحاماة التونسية هو الفصل 105 منه الذي تضمن :

" المحاماة مهنة حرة مستقلة تشارك في إقامة العدل و الدفاع عن الحقوق و الحريات . يتمتع المحامي بالضمانات القانونية التي تكفل حمايته و تمكنه من تأدية مهامه . " . و هو مكسب إنتقلت به المحاماة إلى مرتبة الوظيفة الدستورية بما يمكن من تطوير ممارسة حق الدفاع و الحيلولة في كل الأحوال دون صدور أي قانون يمس من الضمانات الممنوحة له .

و هي نتيجة جهد متضافر من عميد المحامين و أعضاء المجلس و الزميلات و الزملاء أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الذي تحمسوا للمقترح و ساندوه ، و يجدر التنويه بكل من شارك في هذا الإنجاز .

و قد بذل المجلس جهدا في التركيز على مهامه الأصلية فلم تتعطل و إهتم برعاية شؤون المحامين و مشاغلهم إبتداء من جلسة توزيع المهام بتاريخ 01 أوت 2013 و ذلك بتوزيع العمل بين أعضاء المجلس في شكل لجان عمل ، و هي :

- لجنة الدراسات القانونية و التشريع ,
- لجنة محاضرات التمرين و شؤون المترنين ,
- لجنة التكوين المستمر ,
- لجنة تنظيم الندوات و الفعاليات ,
- لجنة الشؤون المهنية و الدفاع عن الدفاع ,
- لجنة القضايا العادلة و الحريات ,
- لجنة الشؤون الإجتماعية ,
- لجنة مشروع صندوق الدفوعات المالية للمحامين .

كما قرر المجلس بقرار لاحق إحداث لجنة شؤون المرأة المحامية ، و ربطها بلجنة المرأة لدى إتحاد المحامين .

و هو توزيع ركنز على أولويات المجلس في العمل و مشاركة فاعلة لجميع أعضاء المجلس في العمل ، كما إهتم مجلس الهيئة بالمهام التي إقتضاها المرسوم المنظم للمهنة و التطبيق التدريجي له كما قررته الأحكام الإقتضائية ، و أهمها تركيز الفروع المحدثة و عددها تسعة (بحسب عدد محاكم الإستئناف الموجودة و المحدثة) و توفير مقرات لأغلبها و تجهيزها و إنتداب موظفين لها ، كإحداث مجلس التأديب في تركيبته الجديدة المختلفة عن تركيبة مجلس الهيئة .

كما أصدر مجلس الهيئة بتاريخ 06 سبتمبر 2014 قرار في سن قواعد للنظام الداخلي لمجلس الهيئة بغاية تطويره و لضمان مشاركة واسعة لأعضاء المجلس في أعماله و إعداد قراراته .

و سعيا لتقريب المعلومة من المحامين و التواصل معهم و عملا بمبدأ الحق في النفاذ للمعلومة إستقر العمل في المجلس على الإعلان عن قراراته بإعلام كتابي يعلق بالمحاكم و ينشر بموقع الهيئة على الفايسبوك ، كما قرر المجلس إطلاق موقع إلكتروني رسمي حديث يهتم بأنشطة الهيئة و صندوق التقاعد و يعمم المعلومة و يوفر خدمات عن بعد للمحامين و يلبق بموقع المهنة و أهميتها و تتحكم فيه الهيئة و بكلفة مدروسة و قد إنتهى فيه العمل و يطلق العمل به بمناسبة الجلسة العامة الحالية .

كما تميزت السنة المنقضية بنجاح مجهود المحامين في تنويع نضالاتهم من أجل تنظيم نيابة المحامين للدولة و المؤسسات العمومية بصدور الأمر عدد 764 لسنة 2014 المؤرخ 28 جانفي 2014 يتعلق بضبط شروط و إجراءات تكليف المحامين بنبوية الهياكل العمومية لدى المحاكم و الهيئات القضائية و الإدارية و العسكرية و التعديلية و التحكيمية ، والعمل جار حاليا لإصدار مقرر في ضبط سقف النيابة و القرار المشترك لتحديد الأتعاب حتى يدخل الأمر حيز التنفيذ .

كما واصل المجلس النظر في مشروع الإتفاقية المشتركة مع مساعدي المحامين التي بدأ التفاوض في خصوصها المجلس السابق و إنتهى إلى صيغة تنظم القطاع و تضمن الحد الأدنى من الحقوق التي تتطابق مع مجلة الشغل و تضمن رقابة الفروع الجهوية على هذا الصنف المهم من الأعوان و النهوض به يش كل نقطة قوة للقطاع و يساهم في الحد من الظواهر السلبية ، و إهماله يشكل إحدى نقاط الضعف فيها .

و فيما يلي عرض لأهم أنشطة المجلس عن الفترة الممتدة بين 24 جوان 2013 (ما يلي الجلسة العامة الإنتخابية) إلى 31 ماي 2014 :

I / جدول المحامين :

يختص مجلس الهيئة عملا بالفصلين 5 و 62 من المرسوم المنظم للمهنة بضبط جدول المحامين ، و هي م همة تلاقي عدة صعوبات لعدم تطابق المعطيات التي تمسكها كتابة المجلس مع تلك المثبتة لدى الفروع ، و المعطيات الفعلية التي تخص المباشرة و سعيا لضبط دقيق للجدول إنطلق العمل بتحيين إدرا ج قرارات الإحالة على عدم المباشرة والرجوع للمباشرة عبر المنظومة الإلكترونية ، كما تم تكليف فريق إداري بإعادة جرد الملفات الشخصية المحفوظة لدى كتابة المجلس و يتم على إثرها مراسلة الفروع في إجراء الرقابة على المباشرة .

1/ الجزء الأول : المحامون المباشرون :

لقد بلغ عدد المحامين المباشرين والمرسمين بالجدول إلى حد 31 ماي 2014 : 7911 محاميا موزعين كآآتي :

- المحامون لدى التعقيب وعددهم 1951 .
- المحامون لدى الاستئناف : 4195 .
- المحامون لدى التمرين : 1765 .

كما يتبين من المعطيات المثبتة بالجدول توزيع المحامين المباشرين حسب الفئات العمرية كما يلي :

- أقل من 30 سنة : 237 .
- من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة : 3723 .
- من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة : 2531 .
- من 50 سنة إلى أقل من 60 سنة : 744 .
- من 60 سنة إلى أقل من 70 سنة : 521 .
- من 70 سنة إلى أقل من 80 سنة : 115 .
- من 80 سنة إلى أقل من 90 سنة : 38 .
- أكثر من 90 سنة : 02 .

كما يتبين من المعطيات المثبتة بالجدول توزيع المحامين المباشرين بين الجنسين كما يلي:

الذكور : 4510 (57 %) الإناث : 3401 (43 %) .

2/ الجزء الثاني : المحامون غير المباشرين :

- المحامون المرسمون بجدول التعقيب : 57 .
- المحامون المرسمون بجدول الاستئناف : 275 .
- المحامون المرسمون بجدول التمرين : 1071 .

3/ الجزء الثالث : المحامون المتقاعدون :

• المحامون المتقاعدون : 175 .

4/ شركات المحامين : 158 .

II / قرارات مجلس الهيئة :

1/ الترسيم :

عقد مجلس الهيئة خلال السنة القضائية 2014/2013 تسع جلسات نظر خلالها – إضافة إلى مواضيع تهم أنشطته المختلفة – في مطالب الترسيم بمختلف الأقسام و أصدر قرارات ترسيم كما يلي :

-الترسيم لدى التعقيب : 171 .

-الترسيم لدى الإستئناف : 635 .

-الترسيم بالتمرين : 01 .

-الإدراج النهائي و المؤقت بلجدول بموجب أحكام قضائية : 39 .

-ترسيم شركات محامين : 8 .

2/ التأديب :

عقد مجلس التأديب لدى الهيئة الوطنية للمحامين بتركيبته الجديدة المختلفة عن مجلس الهيئة خلال السنة القضائية 2014/2013 تسع (09) جلسات نظر خلالها في ملفات التأديب ، و أصدر قرارات تأديب كما يلي :

• الملفات الواردة من الفروع من 2013/6/01 إلى 2014/05/31 : 76 .

• القرارات التأديبية التي صدرت و عددها 34 :

-قرارات بالمواخظة و المحو من جدول المحامين مع النفاذ العاجل : 02 .

-قرارات بالمواخظة و التشطيب لمدة ثلاث سنوات مع النفاذ العاجل : 03 .

-قرارات بالمواخظة و الإيقاف المؤقت لمدة عامين مع النقل العاجل : 04 .

- قرارات بالمؤاخذة و الإيقاف المؤقت لمدة تتراوح بين 03 أشهر و عامين : 10.
- قرار بالمؤاخذة و توبيخ : 01 .
- قرار بالمؤاخذة و إنذار : 04 .
- قرارات بعدم المؤاخذة : 10 .

3/ التقاعد :

- عقد مجلس الهيئة خلال السنة القضائية 2014/2013 و ضمن الجلسات العادية للمجلس في عدة مطالب إحالة على التقاعد د و قرر إحالة أربعة عشر محام ومحامية على التقاعد .

4/ التمرين :

تستمر الصعوبات التي تحيط بمؤسسة التمرين و المحامين المتمرنين ، و ذلك على مستوى الوضع المادي و التأطير لهم أثناء التمرين و متابعة التدريب الصناعي ، و تبين المعطيات المثبتة بالجدول أن هذه المؤسسة تمر بفترة إنتقالية لكون توحيد الدخل عبر المعهد الأعلى للمحاماة أصبح يؤثر في عدد المتمرنين إذ تبين الأرقام أن عدد المحامين المتمرنين بلغ :

- بتاريخ 31 ماي 2012 : 2934 .
- بتاريخ 31 ماي 2013 : 2335 .
- بتاريخ 31 ماي 2014 : 1765 .

كما يتبين أن توزيع المحامين المتمرنين حسب سنوات المباشرة كما يلي :

- أقل من عامين : 112 .
- أكثر من عامين إلى خمس سنوات : 988 .
- أكثر من خمس سنوات إلى عشر سنوات : 474 .
- أكثر من عشر سنوات : 191 .

و قد حرص المجلس خلال جلساته على حث السادة رؤساء الفروع على التحري في وضعيات الزملاء ممن طالت مدد تمرينهم و مساعدتهم على تجاوز الإشكاليات وتشجيعهم و مساعدتهم على الترسيم بالإستئناف و عند الإقتضاء مراقبة المباشرة .
و قد تم إلى حدود 2014/06/01 ترسيم 268 متمرنا ممن فاقت مدة تمرينهم مدة ثلاث سنوات بالإستئناف .

و تم حفل الإفتتاح الرسمي لمحاضرات التمرين يوم 17 جانفي 2014 بلحمامات ، و قد تميز الحفل بتجربة تنظيمه خارج قصر العدالة بتونس و تضمن فقرات مميزة تعبر عن خيارات المحاماة و رموزها بحضور جمع غفير من الزميلات و الزملاء و الضيوف ممثلي النقابات العربية و الأجنبية و الإتحادات الإقليمية و الدولية للمحامين ، و أعلن به عن جائزة تشجيعية عن محاضرات التمرين المعدة و الملقاة خلال السنة القضائية 2013/2012 ، سلمت للأستاذ محمد بن الشايب (فرع صفاقس) عن محاضراته بعنوان : " إمتياز أتعاب المحامي على ضوء الفصل 41 من المرسوم المنظم للمهنة " .

كما إقترن الحفل - و بعد إحتجاب ثلاث سنوات - بندوة تدريبية تم تنظيمها بالإشتراك مع مجلس نقابات المحامين بفرنسا و الإتحاد الأوروبي حول " رؤى مختلفة حول الإشكاليات الجزائية في الفضاء التونسي لأوروبي " ، و تميزت بنشاط في شكل جلسة عامة حول " التكوين المستمر " باعتبار أهميته لمستقبل المهنة ، و تواصلت الندوة في شكل ستة ورشات مختلفة نشطها م ختصون من تونس و من أوروبا ، و قد أشاد الضيوف والمشاركون بنجاح التنظيم مع التحكم في التكلفة .

كما تم خلال السنة القضائية إلقاء محاضرات التمرين كما يلي :

- فرع تونس : 168 محاضرة .
- فرع سوسة : 05 محاضرات .
- فرع صفاقس : 11 محاضرة .
- فرع المنستير : 08 محاضرات .

- فرع بنزرت : 08 محاضرات .
- فرع الكاف : 03 محاضرات .
- فرع نابل : 10 محاضرات .
- فرع مدنين : 15 محاضرة .
- فرع سيدي بوزيد : 05 محاضرات .
- فرع قفصة : 18 محاضرة .

III / مطالب المحامين ومشاكلهم :

ركز عميد المحامين بمعية أعضاء مجلس الهيئة على مطالب المحامين و مشاكلهم خلال مختلف أنشطة المجلس ، و من خلال عقد عدة جلسات عمل مع رئيسي الحكومة المتواليين و وزير العدل و وزير الم الية بعقد أربعة عشر جلسة عمل معهم ركزت على الجوانب المهنية و مطالب المحامين كإحداث محاكم إستئناف جديدة و إصدار الأمر المنظم لنيابة المحامين للهيكل العمومية و تحسين ظروف الممارسة بالمحاكم و تحسين وضعية المحامين الشبان .

و توجت هذه اللقاءات بإستقبال رئيس الحكومة بمقر الهيئة بقصر العدالة بتونس يوم 28 ماي 2014 بحضور أعضاء المجلس و مجموعة من الزملاء و تركز النقاش أثناء الإجتماع على وضعية المحاماة و مطالب المحامين .

كما قام عميد المحامين بمعية أعضاء المجلس التنقل إلى أغلب الفروع الجهوية و عقد إجتماعات إخبارية و جلسات عمل إهتمت بمشاكل المحامين في الجهات و المشاكل العارضة و العمل على حلها .

كما دعم المجلس هيئة الدفاع عن الشهيد شكري بلعيد في نضالها من أجل إظهار الحقيقة دون فرض وجهة نظر معينة و العمل وفق ما تتوصل له هيئة الدفاع من قرارات .

كما ساهم المجلس في حل المشا كل التي حالت دون تواصل جلسات قضايا الشهداء ء وجرى الثورة بمحكمة الإستئناف العسكرية و شكلت صعوبة للدفاع لمواصلة القيام بدوره.

و تتمحور مشاغل المحامين و هياكلهم على عدة نقاط ، من أهمها :

-العلاقة مع بعض القضاة و التي تميزت في الفترة الأخيرة بمنحى تصاعدي تجاه المحامين على خلفية الإختلافات المستجدة أثناء النيابة و الترافع في بعض القضايا التحقيقية و اللجوء إلى التتبعات الجزائية للزملاء و عدم الإعتراف بالضمانات القانونية للدفاع الم حددة بالفصول 46 و 47 من المرسوم المنظم للمهنة و قد أخذ التوتر منحى جديدا بإحالة أكثر من عشرين محاميا بباجة على التحقيق على خلفية نضالهم من أجل محكمة إستئناف بباجة ، و إحالة أربعة زملاء على التحقيق في فيفري 2014 إثر نيابتهم لدى مكتب التحقيق 30 بإبتدائية تونس ، ثم إحالة خمسة زملاء إثر الأزمة التي جدت بسبب إصدار بطاقة إيداع في حق زميلة من مكتب التحقيق الخامس بنفس المحكمة ، و قد تحرك مجلس الهيئة بالإتصال بوزير العدل و سائر السلط القضائية للدفاع عن المحاماة و المحامين و عقد جلسة طارئة إنتهت بإصدار بيان و دعوة المحامين لجلسة عامة إستثنائية إنعقدت بتاريخ 02 مارس 2014 حضرها أكثر من ألفي محام مما شكل رسالة قوية في التعبير عن وحدة المحاماة و عزم المحامين للنضال و الدفاع عن مهنتهم و مكاسبها و عن زملانهم و صدرت لائحة عن الجلسة العامة في التعبير عن ذلك ، و على أساسها تم القيام بتحركات إحتجاجية رمزية يوم 05 مارس 2014 تمثلت في وقفات إحتجاجية بالمحاكم و مسيرة أمام قصر العدالة بتونس ، كما تواصل الحوار مع ممثلي القضاة و الهيئة الوقتية للإشراف على القضاء العدلي إنتهى بصور بيان مشترك بتاريخ 28 مارس 2014 .

كما تحرك المجلس بالتعاون مع الفروع الجهوية لمتابعة التجاوزات في ح ق المحامين و الإعتداءات الواقعة و الصعوبات التي تعترضهم أثناء مباشرة واجب الدفاع و الحماية منها و رفعها .

- الوضع المادي للمحامين الذي كان سيئا من قبل ، و إزداد ترديا بفعل الوضع الإقتصادي العام الصعب في البلاد بما يؤثر على نشاط المحامين و مداخيلهم ، لتواصل عدم إستقرار العمل في المحاكم و تدني مستويات العمل بها لأسباب

مختلفة بسبب نقص القضاة و عدم إستقرارهم بدوائر عملهم و نقص الكتبة والإمكانيات ، مما يسبب صعوبات تحول دون ممارسة المهنة بنجاحة ، و هي نقطة عملت الهيئة على المطالبة بحل مشاكلها خلال جلسات عمل مختلفة ومراسلات عديدة .

- نيابة المحامين للمنشآت العمومية التي أثارت نقاشا مهما شارك فيه عديد الزملاء و نضالا نقابيا إنتهى بصدور الأمر عدد 764 لسنة 2014 المؤرخ 28 جانفي 2014 يتعلق بضبط شروط و إجراءات تكليف المحامين نيابة الهيكل العمومية لدى المحاكم و الهيئات القضائية و الإدارية و العسكرية و التعديلية و التحكيمية ، والعمل جار حاليا لإصدار مقرر في ضبط سقف النيابة و القرار المشترك لتحديد الأتعاب حتى يدخل الأمر حيز التنفيذ .

- حماية مجال تدخل المحامين و توسيعه : تابع المجلس عبر أعضائه و بتعاون من الزملاء من خارجه مجال تدخل المحامي و قد عبر في مراسلة لوزير المالية عن رفضه لمشروع قانون المستشار الجبائي ، كما راسل البنك المركزي للتعبير عن رفضه لطلب عروض تدقيق يسند خدمات قانونية لغير المحامين ، كما راسل المجلس عدة مرات السلط العمومية في الدفاع عن الدور القانوني للمحامين التونسيين في المساهمة في إسترجاع الأموال المنهوبة و رفض إحتكار الملف للمكاتب الأجنبية و التي أثبتت فشلا في الموضوع و قد تم التأكيد على ذلك في كل المقابلات الوزارية ، كما تابع بالتنسيق مع الفروع بعض ممارسات مجرمة تمس بإختصاص المحامي و التشكي الجزائي بها.

- كما إهتم المجلس بمشروع نيابة المحامي لدى باحث البداية و كون لجنة للغرض من أعضاء المجلس و من الزميلات و الزملاء من خارجه عملت عدة جلسات ، و إنتهت إلى إعداد موقف المحامين من المشروع المقترح على المجلس الوطني التأسيسي و تقديم تصور ضمن بمذكرة رفعها عميد المحامين إلى رئيس المجلس ، كما شارك المحامون في إطار ورشات نظمها مشروع شبكة ملاحظة العدالة مع

ممثلين من أعوان الضابطة العدلية و الخبراء ترمي للتفكير في الجوانب العملية لمشروع نيابة المحامي لدى باحث البداية و مدونات السلوك التي يجب إعدادها والعمل على تجارب نموذجية يقع العمل بها ، و هو ما يتم الإعداد له للسنة القادمة .

-مشروع إعادة صياغة القانون المنظم لمهنة المحاماة : بعد مدة معقولة من تطبيق المرسوم المنظم للمهنة و معاينة الصعوبات التي تحف بتطبيقه في عدة مستويات بما في ذلك ضعف حماية مجال تدخل المحامي و الهيكله ال ثقيلة في مستوى المجلس ، و إزاء ما قرره الدستور في فصله 65 من تنظيم الهيآت المهنية بقوانين أساسية ، قرر مجلس الهيئة إعداد مشروع قانون يبنى على تصور المحامين لمهنتهم و مستقبلها و يتم العمل فيه على مستويين : تكليف الفروع الجهوية بإحداث لجان للعرض وإعداد مقترحاتها و هو ما تم في منتصف السنة المنتهية و مجلس الهيئة في إنتظار إكمال المقترحات ، و المستوى الثاني هو العمل في لجنة على المستوى الوطني لإعداد مشروع القانون و تقديمه للسلط العمومية لمناقشته مع المجلس النيابي الجديد و هو عمل مبرمج للانطلاق فيه إثر الجلسة العامة الحالية ، و يجدد المجلس دعوته لكل الزميلات و الزملاء إعطاء هذا المشروع الأهمية التي يستحقها و التقدم بإقتراحاتهم .

-مشروع صندوق الدفوعات المالية للمحامين : قرر مجلس الهيئة منذ مباشرة مهامه العمل من أجل تحقيق هذا المشروع الذي عملت المجالس المتعاقبة من ذ عشرين سنة خلت على التفكير فيه و دراسته ، و لذلك تكونت و ضمن توزيع المهام لجنة لدراسة المشروع و فتحت لعموم الزملاء بموجب إعلام مؤرخ في 2013/11/22 ، و هو مشروع يهدف لتنظيم تعامل المحامين مع أموال حرفائهم والتي توضع بين أيديهم بمرورها بحساب تديره الهيئة و ت تصرف في منتج توظيف المتوسط القار من الأموال بالحساب و توظفه لفائدة المصالح العامة للمهنة ، و هو ما يمكن من حماية المحامي و تدعيم الضمانات للمتقاضين كما يمكن من توفير موارد إضافية للهيئة تمكنها من تمويل برامج مركزة للتكوين

المستمر و تعميمها ، تغطية مخاطر إ ضافية للمحامين و تحقيق التضامن بينهم و دعم المحامي المتمرن .

و قد إنتهت أعمال اللجنة إلى إعداد مسودة أولية للمشروع تم إعلام السلط العمومية بها لتكون منطلق النقاش و ستعمم على المحامين لتكون منطلق النقاش و المجلس مستعد لتقبل كل المقترحات و الإضافات .

- كما إهتم المجلس بكيفية إنتداب القضاة و قد طلب تحديد إجراءات إنتداب القضاة من المحامين و الأساتذة الجامعيين طبق الفصل 32 من القانون الأساسي للقضاة و قد تكونت للغرض لجنة صلب وزارة العدل يحضر أعمالها ممثل عن السيد العميد و قد عقد أول إجتماع لها في 10 جوان 2014 ، و من المهم التذكير بأن الدستور في أحكامه الإنتقالية (الفصل 5/148) يفرض على المجلس النيابي القادم تركيز المجلس الأعلى للقضاء في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ الإنتخابات التشريعية و من ثمة فإن المدة القادمة ستشهد الإعداد المادي لمشروع القانون الأساسي للسلطة القضائية ، و هو مشروع بالأهمية القصوى بما يفرض على المهنة الإستعداد له بداية من السنة القضائية القادمة .

IV / الأنشطة الداخلية :

1/ إنعقاد جلسات هياكل المهنة :

- إنعقدت جلسة عامة إخبارية للمحامين بدعوة من مجلس الهيئة المحامين بدار المحامي بتاريخ 20 سبتمبر 2013 للنظر في وضعية حقوق الدفاع و التجاوزات ضد المحامين و الإعلام عن الوضع العام بالبلاد .

- تم عقد إجتماع عام إخباري للمحامين بدعوة من عميد المحامين بدار المحامي بتاريخ 18 فيفري 2014 للنظر في مستجدات الوضع المهني .

- إنعقدت ندوة الفروع بالمهنية بدعوة من عميد المحامين يومي 21 و 22 فيفري 2014 للنظر في العلاقة مع القضاة و عرض مشاريع الهيئة لتطوير المهنة و الأمر

المنظم لنيابة المحامين للهيكل العمومية و توحيد أساليب العمل و التنسيق بين الفروع ، إلا أن برنامج عمل الندوة تأثر بإيقاف الزميلة و ما ترتب عنها من أحداث و تركزت أعمال الندوة على الدفاع عن المهنة .

-تم عقد جلسة عامة إستثنائية للمحامين بدعوة من مجلس الهيئة بنزل بتونس العاصمة بتاريخ 02 مارس 2014 للدفاع عن المهنة و كرامة المحامين حضرها أكثر من ألفي محام و محامية .

12 الأنشطة المختلفة

-المشاركة في رعاية الحوار الوطني : ساهمت الهيئة الوطنية ممثلة في عيدها بدور فعال في رعاية الحوار الوطني جلب الإحترام و التقدير للمهنة في الداخل والخارج و قد حظي عميد المحامين بوصفه أحد مسؤولي رباعي الحوار و الناطق الرسمي له بعدة مقابلات مع رئيس فرنسا و وزير خارجيتها و وزير خارجي ألمانيا و وزير خارجية تركيا كما زار مقر الهيئة عدد من سفراء الدول العربية والأوروبية .

-إستقبال عميد المحامين بمقر الهيئة للسيد عباس زكي المبعوث الخاص لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لسائر الدول العربية و المنظمات بتاريخ 02 أفريل 2014 الذي قدم بسطة عن الوضع الفلسطيني و أزمة الإنقسام و أزمة المفاوضات مؤكدا أن السلطة ستنتهي قريبا إجراءات المصالحة و تكوين حكومة موحدة ، كما أن السلطة قررت إزاء فشل المفاوضات طلب الإنضمام لكبرى المنظمات الأممية و الدولية و عددها خمسة عشر كدولة عضو كامل مؤكدا أن منظمة التحرير تعول على الدعم القانوني في المعارك التي ستخوضها .

-قرر مجلس الهيئة تفعيل " مركز المحاماة لملاحظة الإنتخابات " لتفعيل مشاركة المجتمع المدني و تثمين دور المحامين في الإنتخابات ، و قد تمت دعوة المحامين للمشاركة و الإستعدادات جارية للبدء الفعلي في النشاط بالتوازي مع البدء في المسار الإنتخابي .

كما قام المجلس بجلسات عمل و أنشطة مع عدة هيئات و منظمات مختصة في العدالة الإنتقالية و مقاومة التعذيب و آليات حماية حقوق الإنسان قصد تبادل الخبرات و تكوين المحامين .

13 الأنشطة العلمية و الدورات التدريبية :

حرص مجلس الهيئة رغم محدودية الموارد المالية بالنظر ل ضخامة الأعباء القارة المخصصة للتأجير و التجهيز على تنوع الأنشطة العلمية و الفكرية و المهنية ، كما واصل ضمن أنشطة مركز الدراسات و البحوث للمحامين التونسيين نشر مجلة المحاماة التونسية و التي صدر منها العددان الثالث و الرابع تععم مقالات و دراسات أعدها المحامون و قام بتنظيم ندوات علمية في مواضيع مختلفة و من المنتظر أن يصدر العدد الخامس بمناسبة الجلسة العامة ، كما واصل المجلس حلقات التكوين المستمر بالشراكة مع المعهد الأعلى للمحاماة في المرحلة الأولى من تكوين " المحامي المستشار للمؤسسة " في ثلاثة مجموعات الأولى بتونس العاصمة و التاليتان بسوسة و المنستير و صفاقس ، و من المنتظر الإعلان عن ختم هذه المرحلة في تونس في نهاية شهر جوان 2014 . و من أهم الأنشطة التي و اكبها عدد مهم من المحامين :

1 ندوة علمية " الدستور التونسي بين التجاذبات و التوافقات " تم تنظيمها بتاريخ 13 نوفمبر 2013 بنزل المشتل بتونس .

2 ندوة علمية " المحكمة الإدارية و دورها في المرحلة الإنتقالية " نظمها مركز الدراسات بتاريخ 13 نوفمبر 2013 بدار المحامي بتونس .

3 ندوة تدريبية حول "الوساطة و تقنيات التفاوض " تم تنظيمها بتاريخ 14 ديسمبر 2013 بصفاقس .

4 ندوة تدريبية حول "الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان " تم تنظيمها بالإشتراك مع معهد جينيف لحقوق الإنسان بتاريخ 28 فيفري 2013 بدار المحامي بتونس .

5 ندوة تدريبية حول " الترافع من أجل المساواة في الحقوق " تم تنظيمها بالإشتراك مع الفريق الأوروبي لتطوير المعهد الأعلى للمحاماة بتونس بتاريخ 08 مارس 2014 بمدينة العلوم بتونس .

6 ندوة علمية حول "الأنظمة الانتخابية أي ضمانات ؟ " نظمها مركز الدراسات بتاريخ 30 ماي 2014 بدار المحامي بتونس .

V- الأنشطة الخارجية :

لقد واصل مجلس الهيئة الوطنية للمحامين العمل على توطيد علاقة المحاماة التونسية بالهيئات العربية والأوروبية وكذلك الأفريقية ، و بذات القدر حرص المجلس على ترشيد المصاريف و ذلك بالإعتذار عن الدعوات الأقل أهمية أو التي تفوق كلفتها إمكانيات الهيئة كالإعتذار عن الحضور بالمؤتمر السنوي للإتحاد الدولي للمحامين بمكاو بالصين في أكتوبر 2013 ، كما أن بعض المشاركات لم تتم تغطيتها من ميزانية الهيئة لتغطيتها من الجهة المضيفة أو تزامنها مع تنقل عضو المجلس لمهام مهنية أخرى .

و قد ساهم المجلس بواسطة ممثليه في الأنشطة الخارجية الآتية :

-المكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب ببيروت في سبتمبر 2013 .

-أشغال الندوة العلمية المنتظمة بمناسبة الجلسة العامة السنوية لإتحاد صنادي ق الكاربا الفرنسية بمرسيليا في 19 سبتمبر 2013 .

-الإفتتاح الرسمي لمحاضرات التمرين لنقابة باريس يومي 6 و 07 ديسمبر 2013 .

-الإفتتاح الرسمي لمحاضرات التمرين لنقابة ليون 10 ديسمبر 2013 .

-الجلسة العامة للمؤتمر الدولي للمحامين ذوي التقاليد القانونية المشتركة CIB بأبيدجان ديسمبر 2013 و خلالها تم إنتخاب عضو المجلس الأستاذ عماد بالشيخ العربي عضوا بمجلس إدارته .

-ندوة للنقابات الإيطالية للمحامين حول حق الدفاع بروما في ماي 2014 .

-الإفتتاح الرسمي لمحاضرات التمرين بنقابة مدريد ماي 2014 .

-المؤتمر السنوي للفيدرالية الأوروبية للمحامين بفيينا ماي 2014 .

-محاضرات إجتماع مجلس رؤساء النقابات لدى الإتحاد الدولي للمحامين بمقر الأمم

المتحدة في موفى ماي 2014 .

-الإتحاد الإفريقي للمحامين بياوندي في موفى ماي 2014 و خلاله تم إنتخاب عضو المجلس الأستاذ رشاد برقاش نائبا للرئيس مكلفا بمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

كما واصل المجلس العمل بإتفاقية التعاون و تبادل الخبرات و التكوين و التدريب المبرمة مع هيئة نقابات المحامين بفرنسا و المعهد الفرنسي للتعاون الدولي تم بموجبها - بعد مناظرة إيفاد عشرة محامين شبان للتربص بمكاتب محاماة لمدة شهر ونصف بفرنسا عن السنة الجارية بنقابات مختلفة بفرنسا .

كما إنطلقت الأعمال التحضيرية لتنفيذ برنامج تعاون مع الإتحاد الأوروبي و يونيسيف يتم بموجبها تكوين ستين محام و محامية في قضاء الطفل و سيتم الإعلان عنها خلال الأيام القادمة .

زميلاتي ، زملائي،

إن مجلس الهيئة الوطنية للمحامين و بمناسبة إنتهاء السنة القضائية و هي السنة الأولى للمجلس الحالي وختمها بالجلسة العامة الإعتيادية يحيي ج هود المحامين و يعول على دعمهم و نقدم البناء بما يطور المهنة و نشاط هيكلها ، كما يثمن جهود كافة موظفي و أعوان الادارة لتفانيهم في العمل طوال السنة القضائية .

عاشت المحاماة حرّة مستقلة متضامنة

الكاتب العام
بوبكر بالثابت